الأمم المتحدة

E/CN.3/2007/14

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
19 December 2006
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة الثامنة والثلاثون

٢٧ شباط/فبراير – ٢ آذار/مارس ٢٠٠٧

البند ٣ (ل) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للمناقشة واتخاذ القرار: بناء القدرات الإحصائية

تعزيز القدرات الوطنية في مجال الإحصاءات

تقرير الأمين العام

موجز

أُعد هذا التقرير بناء على طلب اللجنة الإحصائية في دورتها السابعة والثلاثين للإبلاغ عن تطبيق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦/٢٠٠٦ بشأن تعزيز القدرات الإحصائية(أ). وهو يقدم لمحة عامة عن العمل الذي نفذته الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة، والوكالات الدولية، وفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠٠٦ لدعم الجهود الوطنية في بناء القدرات الوطنية الإحصائية وتعزيزها. ونقدم التقرير إلى اللجنة لمناقشته. وربما ترغب اللجنة في التعليق على الخطوات الواجب اتخاذها مستقبلا كما جرى عرضها في الفقرة ٣٣ من التقرير.

(أ) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٦، الملحق رقم ٤ (E/2006/24)، الفصل الأول، الفرع باء.

* انظر E/CN.3/2007/1.

090107 090107 06-67005 (A)

أولا – مقدمة

١ – على مدى السنوات الماضية، علّق المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الإحصائية أهمية كبرى على التعاون التقني لتعزيز القدرات الإحصائية لدى البلدان. وشددت اللجنة الإحصائية على ضرورة أن تعتمد أنشطة التعاون التقني على الطلب، وأن تكون متجاوبة مع الظروف المحلية، وأن تخضع للسيطرة الوطنية، وأن تكون أفضل من ناحية التنسيق.

٢ – وخلال دورتها السابعة والثلاثين، أخذت اللجنة الإحصائية علما بالتوصيات المتعلقة بالموضوع والصادرة عن ”فريق أصدقاء الرئيس“ بشأن مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية[(١)]. وشددت على أهمية معالجة تلك المشكلات في إطار تعزيز القدرات الإحصائية للدول الأعضاء، ولا سيما الدول النامية، لرصد الأهداف الإنمائية للألفية. وطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٦/٢٠٠٦ بشأن تعزيز القدرات الإحصائية من الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة، واللجان الإقليمية والوكالات الدولية دعم الجهود الوطنية لبناء القدرات الإحصائية الوطنية وتعزيزها. ودعا القرار أيضا الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة، بصفتها منسقا لفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، إلى تحسين تقارير البلدان عن مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية وتنسيق أنشطة بناء القدرات حيث تدعو الحاجة.

٣ – يصف التقرير الحالي التطورات والمبادرات الأخيرة التي قام بها الشركاء الدوليون والوطنيون في مجال بناء القدرات الوطنية الإحصائية والإجراءات التي اتخذها فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية والشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة لمعالجة النقاط الرئيسية التي أثارتها اللجنة الإحصائية والطلبات التي تضمنها القرار، على النحو المشار إليه أعلاه. وهو يوفر، على وجه الخصوص، لمحة عامة عن الاستنتاجات التي توصل إليها فريق الخبراء المشترك بين الوكالات لتطبيق التوصيات الواردة في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تعزيز القدرات الإحصائية. ويتضمن التقرير أيضا اقتراحات بشأن الخطوات الواجب اتخاذها لاستكمال النقص في البيانات بحلول عام ٢٠١٥.

ثانيا – بيانات أفضل لرصد الأهداف الإنمائية للألفية

٤ – يقع توافر الإحصاءات الجيدة وقدرة الحكومات والجهات المانحة والمنظمات الدولية على قياس التقدم المحرز في جميع المجالات ورصده والإبلاغ عنه، في صميم سياسات التنمية وإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. وهناك اعتراف متزايد بأن رفع مستوى الخدمات الإحصائية

(١) انظر E/CN.3/2006/15.

الوطنية صار خطوة ضرورية لإنتاج بيانات لرصد نتائج إنمائية قابلة للقياس. فجوهر ''الإدارة من أجل النتائج'' يتمثل في أن السياسات الجيدة المستندة إلى أدلة عملية وفهم واضح لعملية التنمية، تقود إلى نتائج أفضل متسقة مع الأولويات والأهداف الوطنية.

٥ - ومنذ إجراء التقييم الدوري للتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية قبل خمس سنوات، جرى إطلاق عدد من المبادرات لتلبية احتياجات البلدان النامية لتعزيز قدرتها الإحصائية على إنتاج البيانات وتحليلها ونشرها. وأدت هذه المبادرات، ولا سيما الحوار المتزايد بين البلدان والوكالات الدولية، إلى تحسين مدى توافر البيانات لرصد مدى التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (انظر الجدول أدناه). وعلى الرغم من ذلك، ما زالت هناك فجوات جدية في مدى توافر البيانات اللازمة لإجراء رصد فعال وفي نوعيتها. وحيث أنه لم يبق سوى بضع سنوات فقط على حلول السنة المستهدفة في ٢٠١٥، لذا فإن الالتزامات المالية الدولية والوطنية لا تزال غير كافية لدعم الجهود التي تبذلها البلدان لبناء أنظمة إحصائية قوية.

الجدول

توزيع البلدان وفقا لعدد المؤشرات التي يمكن أن يستند إليها تحليل الاتجاهات

عدد المؤشرات ذات النقطتين الإحصائيتين على الأقل	تقييم ٢٠٠٥		تقييم ٢٠٠٦	
	عدد البلدان	النسبة المئوية للبلدان	عدد البلدان	النسبة المئوية للبلدان
١٠-١	٤	٢	صفر	صفر
٢٠-١١	٣٦	١٩	١٧	٩
٣٠-٢١	٩٣	٤٨	٩٢	٤٨
أكثر من ٣٠	٥٨	٣٠	٨٢	٤٣
مجموع البلدان	**١٩١**	**١٠٠**	**١٩١**	**١٠٠**

ملاحظة: جرى إعداد هذا الجدول استنادا إلى البيانات المتوافرة اعتبارا من شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ في قاعدة بيانات مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية والتي تتعهدها الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة على الموقع: http://mdgs.un.org. ويركز التحليل فقط على المؤشرات ''الرسمية'' للأهداف الإنمائية للألفية.

٦ - ويظهر تقييم مدى توافر البيانات في قاعدة بيانات مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، على سبيل المثال، أنه في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، كان لدى ١٧ بلدا بيانات لـ ٢٠ مؤشرا أو أقل. وفي حين أن تحسّن آليات الإبلاغ من البلدان إلى النظام

الإحصائي الدولي أدى إلى تقليص عدد البلدان من ٣٦ إلى ١٧ بلدا، فلا تزال توجد فجوات وجوانب نقص مهمة في إنتاج البيانات على المستوى القطري[٢].

٧ - وما زال هناك نقص في البيانات في جميع المجالات الإحصائية وبشأن المؤشرات المستمدة من مختلف برامج جمع البيانات. فعلى سبيل المثال، لدى ٥٧ بلدا فقط في المناطق النامية نقطتان إحصائيتان على الأقل للمؤشر الخاص بالفقر، كما يقاس بمقياس النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون بأقل من دولار واحد للاستهلاك يوميا (تعادل القوة الشرائية)، وهناك ٤ بلدان فقط لديها نقطتان إحصائيتان لتقييم التقدم المحرز في نسبة الأطفال ما دون سن الخامسة من العمر والذين جرت معالجتهم بأدوية مضادة لمرض الملاريا. ويتوافر معدل بطالة الشبان لنقطتين زمنيتين في ٥٨ بلدا فقط[٣].

ثالثا - الاستنتاجات الرئيسية التي توصل إليها فريق الخبراء المشترك بين الوكالات

٨ - جعل فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية - المسؤول عن إعداد البيانات وتحليلها لرصد الاتجاهات العالمية في الأهداف الإنمائية للألفية والذي تقوم بتنسيق عمله الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة - من القدرات الإحصائية إحدى ميادين عمله ذات الأولوية وعمل على تحديد الأولويات وتقديم التوصيات بشأن الخطوات الواجب اتخاذها على المستويين الوطني والدولي. وعملت الوكالات الدولية والجهات المانحة وممثلون للمكاتب الإحصائية الوطنية معا لتحديد الأولويات الوطنية في مجال بناء القدرات ولإعداد توصيات محددة لتحسين عملية إيصال المساعدة الإحصائية إلى البلدان وتنسيقها.

٩ - وشارك في الاجتماع الأخير لفريق الخبراء المشترك بين الوكالات في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ أكثر من ٦٠ ممثلا للمكاتب الإحصائية الوطنية، والوزارات المختصة في البلدان، والمكاتب القطرية للوكالات، والوكالات الدولية، في استعراض الأولويات وصياغة التوصيات لتحسين توافر البيانات لرصد الأهداف الإنمائية للألفية. واتفقوا على أن جوانب النقص في مدى توافر البيانات لرصد الأهداف الإنمائية للألفية وفي نوعيتها تعود إلى ما يلي:

- غالبا ما تفتقر البلدان إلى القدرة على تطبيق التعريفات المتفق عليها دوليا؛

---

(٢) انظر E/CN.3/2007/13 للاضطلاع على تقرير يتضمن تفاصيل أوفى عن تقييم البيانات حول مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية.

(٣) E/CN.3/2007/13.

- غالبا ما تتوافر البيانات بشأن أي مؤشر من مصادر مختلفة من دون وجود إمكانية لأن تقوم السلطة الإحصائية الوطنية بالتصديق عليها؛
- يوجد نقص عام في التنسيق بين الأنظمة الإحصائية الوطنية ولا توجد سلطة محددة بوضوح للإشراف على البيانات الواردة من مختلف مقدمي البيانات والتحقق منها؛
- في العديد من البلدان النامية، ليست برامج جمع البيانات برامج مستدامة وتعتمد المكاتب الإحصائية الوطنية كثيرا على بيانات استقصائية مأخوذة من دراسات استقصائية موّلتها الجهات المانحة، مع سيطرة وطنية محدودة على هذه العملية؛
- تفتقر البلدان إلى مركز تنسيق مسؤول عن التعامل بشكل مركزي مع جميع الطلبات الواردة من الوكالات الدولية ومسؤول أمام النظام الإحصائي الدولي.

١٠ - كذلك اتفق المساهمون في فريق الخبراء، بما فيهم ممثلو البلدان والوكالات الدولية، على الخطوات الواجب اتخاذها لتحسين قدرة البلدان على الإبلاغ عن مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية. وشددوا على الحاجة إلى تحسين التنسيق ضمن الأنظمة الإحصائية الوطنية للبلدان، بحيث يجري جمع مقدمي البيانات مع بعضهم بواسطة آلية تنسيق فعالة. واتفقوا أيضا على أن ذلك سيؤدي بدوره إلى تسهيل التفاعل مع النظام الإحصائي الدولي وسيقرّب بين نظامي الرصد الوطني والعالمي (انظر مرفق هذا التقرير).

١١ - أوصى الخبراء الوطنيون في الإحصاء أيضا بزيادة الشعور بالسيطرة الوطنية على الدراسات الاستقصائية التي تقوم جهات دولية برعايتها أو الدفع إلى إجرائها. وتدرك الدوائر الإحصائية هذا الأمر جيدا ويعمل مختلف الشركاء معا لبلورة طريقة أكثر تنسيقا لإيصال المساعدة التقنية والمالية وبرامج أكثر استدامة لجمع البيانات. وتضاعف الوكالات الدولية جهودها لتحسين مستوى التنسيق بين مبادراتها ودمج برامجها ومبادراتها في ما هو قائم من استراتيجيات وطنية لتطوير الإحصاءات.

رابعا - التقدم المحرز في بناء القدرات الإحصائية في البلدان

١٢ - وفرت خطة عمل مراكش للإحصاءات إطار العمل للشركاء الدوليين لمساعدة البلدان في تعزيز أنظمتها الإحصائية الوطنية للاستجابة بشكل أفضل للطلبات الجديدة للحصول على إحصاءات رسمية. وجرى تطوير هذه الخطة التي تتألف من مجموعة منسقة من ستة إجراءات، في عام ٢٠٠٤ لتحسين الإحصاءات للاستجابة لتحدي القياس الذي وضعه جدول أعمال التنمية الدولية بحلول عام ٢٠١٠. وتهدف ثلاثة من هذه الإجراءات إلى تحسين العمل الإحصائي على المستوى الوطني:

(أ) إدماج التخطيط الاستراتيجي الرئيسي للأنظمة الإحصائية في عمليات التنمية الوطنية؛

(ب) كفالة المشاركة الكاملة في جولة التعدادات السكانية لعام ٢٠١٠؛

(ج) قيام البلدان والشركاء بزيادة تمويل الإحصاءات وعملية بناء القدرات الإحصائية.

١٣ - وتتناول الخطوات الثلاث الباقية الحاجة إلى تحسين التنسيق وتعزيز النظام الإحصائي الدولي لدعم التحسين المستدام في القدرات الإحصائية للبلدان النامية:

(أ) إنشاء شبكة دولية لاستقصاءات الأسر المعيشية لزيادة فعالية البرامج الدولية لاستقصاءات الأسر المعيشية؛

(ب) إدخال تحسينات على البيانات اللازمة لرصد الأهداف الإنمائية للألفية؛

(ج) تحسين المساءلة في الإحصاءات الدولية.

١٤ - ووضع العديد من البلدان النامية، بمساعدة شركائها في عملية التنمية، ولا سيما برنامج الشراكة في الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين (باريس ٢١)، استراتيجيات وطنية لتنمية الإحصاءات. وتؤمّن هذه الاستراتيجيات للبلدان استراتيجية لتحسين القدرة الإحصائية عبر النظام الإحصائي بأسره، ووفرت بشكل متزايد إطار عمل للجهات المانحة للمساهمة في تنمية البلدان على الصعيد الإحصائي بطريقة متماسكة ووفقا لأولويات وطنية محددة.

١٥ - وجرى تحقيق تقدم أيضا نحو إنجاز أحد الأهداف الرئيسية لخطة عمل مراكش للإحصاءات، بما يكفل المشاركة الكاملة في برنامج التعداد السكاني العالمي لعام ٢٠١٠. وبمساهمة مالية من البنك الدولي وبالتعاون مع الشركاء الرئيسيين مثل صندوق الأمم المتحدة للسكان واللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، قدمت الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة للبلدان مساعدة تقنية، وخبرات، ومعايير دولية محسّنة ومنقحة.

١٦ - وجرى تحقيق تقدم كبير في مجال تحسين فعالية البرامج الحالية لجمع البيانات والتي تحظى برعاية دولية. وشكّل إنشاء الشبكة الدولية لاستقصاءات الأسر المعيشية في أواخر عام ٢٠٠٤، الهادفة إلى رفع مستوى تنسيق الدراسات الاستقصائية المدعومة دوليا وتحسين توقيتها لتحقيق أقصى فعالية ممكنة في مجال توفير البيانات القابلة للمقارنة، خطوة مهمة في هذا الاتجاه. ويجري إعداد جرد بأدوات إجراء الدراسات الاستقصائية ومجموعات البيانات.

١٧ - ويحتاج تطوير برامج لبناء القدرات الإحصائية والحصول على البيانات الضرورية منها الكثير من الوقت، ولا سيما عندما يتطلب ذلك إحداث تغييرات مؤسسية. وحيث أنه لم يبق سوى بضع سنوات فقط على موعد قيام المجتمع الدولي بتقييم ما إذا كانت الالتزامات التي قدمت ضمن إطار الأهداف الإنمائية للألفية قد أعطت النتائج المتوخاة منها أم لا، لذا فإن هناك حاجة لإعداد البيانات الضرورية في المدى القصير. وأطلقت أمانة برنامج ''باريس ٢١'' بدعم من مرفق المنح الإنمائية التابع لخطة عمل مراكش للإحصاءات، مشروعا تجريبيا لتسريع عملية تحسين البيانات. ويركز ''برنامج تسريع البيانات'' المصمم لتطبيق الإجراء ٥ من خطة عمل مراكش للإحصاءات والمعنونة ''تحسين قياس الأهداف الإنمائية للألفية في السنتين المهمتين ٢٠١٠ و ٢٠١٥''، على الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية والتعدادات السكانية. والعمل جار على هذا المشروع في عدد من البلدان الرائدة.

١٨ - وتركز مبادرة مهمة أخرى على تعزيز البنية التحتية لعملية نشر البيانات المتعلقة بالأنظمة الوطنية للإحصاءات، في محاولة لتحسين استخدام البيانات لصياغة سياسات تستند إلى الأدلة وتقييمها من جانب مستخدمي الإحصاءات الرسمية، ولا سيما بشأن مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية. وتتعاون الشعبة مع فريق معلومات التنمية (DevInfo)، لدعم الدول الأعضاء في مجال استخدام أنظمة مشتركة لقواعد البيانات وبرامج لمتابعة مؤشرات التنمية البشرية على الصعيد الوطني. وقد صدرت في العامين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ نسختان من برنامج معلومات الأهداف الإنمائية للألفية (MDGInfo)، وهو نسخة معدّلة من برنامج معلومات التنمية (DevInfo)، ومصمم خصيصا لدعم الحكومات في الجهود التي تبذلها لرصد الأهداف الإنمائية للألفية.

١٩ - وجرى إطلاق مبادرات أخرى لتطوير قدرات البلدان على إنتاج إحصاءات من أجل الأهداف الإنمائية للألفية استنادا إلى شراكة وتعاون أوثق بين الوكالات. وتتمثل إحدى هذه المبادرات في شبكة القياسات الصحية، وهي شراكة ما بين البلدان، والوكالات الدولية، والجهات المانحة، والمبادرات والخبراء الصحيين العالميين، تهدف إلى تحسين توافر المعلومات الصحية واستخدامها.

خامسا - التقدم في تنسيق الجهود الدولية

٢٠ - إن تحسين فعالية مبادرات بناء القدرات، ومسائلة النظام الإحصائي الدولي يتطلبان قيام الشركاء الدوليين بوضع وسائل تمكنهم من تنسيق جهودهم وتحديد معايير الممارسات الجيدة، مع الاحترام التام للمتطلبات الخاصة للبلدان التي يعملون معها، واضعين في الاعتبار على وجه الخصوص الأهداف والأولويات المبينة في الاستراتيجيات الوطنية لتطوير

الإحصاءات في البلدان المعنية. واتخذت خطوة جيدة في هذا الاتجاه وهي موافقة الوكالات الإحصائية الدولية على طائفة من المبادئ التي تحدد الممارسات الجيدة[٣].

٢١ - اتخذت بعض الخطوات أيضا نحو إجراء تنسيق أفضل للجهود التي تبذلها الوكالات والجهات المانحة لبناء القدرات الإحصائية. إذ أجرت شراكة باريس ٢١ مراجعة لأنشطة القدرات الإحصائية الحالية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فجمعت معلومات من ٥٦ شريكا تنمويا عن المشروعات والبرامج الجارية خلال عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥. كما قامت لجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية في دورتها الأخيرة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ بتشكيل أربعة أفرقة عمل لوضع توصيات محددة حول سبل تحسين تنسيق جهود بناء القدرات الإحصائية، بما في ذلك كيفية تحسين كتابة التقارير وتبادل المعلومات عن أنشطة بناء القدرات الإحصائية؛ وبناء القدرات من خلال مبادرات التدريب الإقليمية للإحصائيين الوطنيين؛ وطرائق تنسيق برامج التعاون الفني على المستوى شبه الإقليمي؛ وتقييم فعالية أنشطة بناء القدرات الإحصائية في البلدان الأفريقية[٤]. وستقوم اللجنة باستعراض التوصيات في دورتها العاشرة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ وتدفع العمل إلى الأمام.

٢٢ - ولما كان هناك إدراك متزايد بأن التنسيق الأفضل للأنشطة الإنمائية بين الشركاء الدوليين يعد أمرا حاسما لكفالة تقديم المساعدة التقنية بشكل فعال، لذا قامت الشعبة الإحصائية بزيادة جهودها من أجل تسهيل التنسيق بين الجهات المانحة. وعمدت الشعبة مؤخرا إلى استطلاع أشكال جديدة لتنسيق العمل وإقامة التعاون مع الشركاء الآخرين. ومثال على ذلك المشروع الذي أطلق حديثا في منطقة الجنوب الأفريقي حيث تشمل اللجنة التوجيهية المسؤولة عن وضع هيكل المشروع ورصد تنفيذه وكالات وجهات مانحة دولية فضلا عن كبار الإحصائيين المحليين. وسوف يسمح ذلك لشتى أصحاب المصلحة بالاستفادة من الأنشطة الجارية لكل منهم من أجل تفادي الازدواجية ومساعدة البلدان على دمج المكونات المختلفة للمشروع في استراتيجياتها الإنمائية الإحصائية الوطنية العامة.

٢٣ - وركزت الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة كذلك على تحسين التعاون بين بلدان الجنوب وبناء شبكات للإحصائيين في الأقاليم والمناطق دون الإقليمية. وكان ذلك النهج المتبع في المشاريع الإقليمية ودون الإقليمية التي أدارتها الشعبة في محاولة لإيجاد مجتمعات قوية من الإحصائيين القادرين على الاستفادة من قدرات وإنجازات كل منهم. وهنالك حاليا مشروعان يجريان في إقليمي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية

(٤) انظر الوثيقة E/CN.3/2007/24 للاطلاع على وصف تفصيلي أوفى للأعمال التي قامت بها لجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية.

للجنوب الأفريقي يستهدفان تعزيز بناء القدرات الإحصائية دعما للأهداف الإنمائية للألفية. ويجري الإعداد لمشروعات مشابهة جديدة تهدف أيضا إلى تحسين البيانات لرصد الأهداف الإنمائية للألفية وترتكز حول المنظمات دون الإقليمية.

٢٤ - وأثيرت قضية تحسين الترتيبات الحالية من أجل تحقيق مستوى أعلى من التنسيق فيما بين الشركاء الدوليين في مذكرة حول تنسيق الآليات داخل النظام الإحصائي العالمي رفعتها الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة إلى اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج. وستكون هناك حاجة للتنسيق الفعال في كافة المراحل، بما في ذلك تصميم البرامج وتقييم المشاريع ومراقبة الجودة ورصدها. وطلب من اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج دعوة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وجميع وكالات وهيئات الأمم المتحدة المعنية لتقديم الدعم لهذا الجهد. وأعربت اللجنة عن تقديرها للمبادرات والجهود الجارية، وأكدت على الحاجة إلى إحراز المزيد من التقدم في عملية تنسيق النظام الإحصائي العالمي، والأهمية الحاسمة لبذل جهد متضافر في بناء القدرات الإحصائية[٥].

سادسا - استراتيجيات بناء القدرات الإحصائية لرصد الأهداف الإنمائية للألفية

٢٥ - مع اقترابنا من عام ٢٠١٥ المستهدف لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، هناك شعور متزايد بالإلحاح داخل المجتمع الإنمائي. فبرامج جمع المعلومات تستغرق سنوات أحيانا لتتبلور، وبمجرد تحققها لا تصبح البيانات متاحة للمستخدمين إلا بعد مرور سنة أو سنتين في أفضل الحالات.

٢٦ - وعلى المدى القصير، ستحتاج الوكالات الإحصائية والجهات المانحة الدولية إلى التركيز على تحديد الفجوات في البيانات المهمة، مع التركيز على المؤشرات التي تستخدم على أوسع نطاق في التخطيط لبرامج جمع البيانات ورصدها وتنفيذها، لا سيما استخدام أدوات المسح. ومن الأهمية بمكان تنفيذ هذه البرامج في حينها حيث أن السنوات القليلة القادمة تمثل الفرصة الأخيرة لإنتاج البيانات الضرورية للبلدان كي تتمكن من قياس إنجازاتها في إطار الأهداف الإنمائية للألفية. كما تمثل السنوات القليلة القادمة فرصة فريدة لأنظمة الإحصاء الوطنية للبناء على عمليات إجراء التعداد الحالية.

٢٧ - وعلى المدى القصير أيضا، ستحتاج الأنظمة الإحصائية الوطنية لتعزيز قدراتها على نشر البيانات، بينما تقوم في الوقت ذاته بتحسين الحصول على البيانات وبناء المهارات الإحصائية لدى عدد كبير من المستخدمين داخل الحكومة والمجتمع المدني. وسيكون من المهم

(٥) انظر CEB/2006/7.

تطوير البنى التحتية لنشر البيانات – والتي ستشمل خطة لتكنولوجيا المعلومات وأدوات لتحليل البيانات ونشرها بما يتفق مع المعايير والتوجيهات الدولية، والبرمجيات والمعدات المحسنة – لكفالة استخدام البيانات الحالية بفعالية في التخطيط والرصد، وإتاحتها للمستخدمين على المستويين الوطني والدولي.

٢٨ – ويوفر برنامج التعداد السكاني العالمي لعام ٢٠١٠ فرصة فريدة لانخراط شركاء التنمية في تقديم المساعدة للبلدان من أجل إصدار بيانات مرجعية مهمة لرصد نتائج التنمية. ويوفر التعداد فرصة للبلد من أجل تعزيز بناها التحتية الإحصائية. لذا من المهم أن يستفيد الشركاء الدوليون من برنامج التعداد الأساسي من أجل تعزيز وتطوير عملية جمع البيانات ونشرها في المجالات الإحصائية الأخرى.

٢٩ – وعلى المدى الطويل، سيواصل المجتمع الدولي العمل من أجل تحسين عملية تنسيق المبادرات التي يجريها شركاء متعددون من أجل زيادة فعالية البرامج الحالية وتجنب الازدواجية، وكفالة الاتساق الكامل مع الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة.

٣٠ – ومن المهم أيضا الجمع بين القطاعات الإحصائية في نظام إحصائي موحد ومنسق (مثلا، دمج السجلات الصحية والتعليمية والوظيفية في بيانات المسح؛ وتعزيز استخدام التسجيل المدني لتحسين توفر الإحصاءات الحيوية)؛ وتحسين التنسيق داخل النظام الإحصائي الوطني، مع تفويض وكالة واحدة (ويفضل أن تكون المكتب الإحصائي الوطني) لإقرار كافة الإحصاءات الرسمية، وكفالة إصدار البيانات الضرورية ونشرها على جميع المستخدمين، بما في ذلك النظام الإحصائي الدولي؛ والاستمرار في حث الحكومات الوطنية والجهات المانحة على زيادة الموارد المالية من أجل بناء القدرات الإحصائية.

سابعا – الاستنتاجات والمضي إلى الأمام

٣١ – ستستمر الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة في تشجيع التعاون القوي بين الوكالات لجعل المبادرات الجارية أكثر فعالية، وتشجيع المشاورات بين الوكالات والبلدان. وسوف ييسر ذلك عملية يتم فيها مراجعة الأولويات الوطنية وبحثها بانتظام، والتقييم المستمر للفجوات في البيانات وقضايا الجودة عند رصد الأهداف الإنمائية للألفية، وتحديد الخطوات الضرورية لتعزيز العمل.

٣٢ – وستستمر الشعبة أيضا في وضع برنامج بناء القدرات الإحصائية على أساس المطالب والأولويات الوطنية، وبالتعاون المستمر مع الوكالات الشريكة.

٣٣ - وقد ترغب اللجنة في التعليق على الخطوات المستقبلية المقترحة كما هو مبين أدناه:

(أ) إشراك البلدان بالكامل، من خلال المشاركة المنتظمة في الفريق المشترك بين الوكالات والخبراء، في تقييم مدى توافر البيانات وتحديد أوليات العمل؛

(ب) تعزيز وتنسيق عملية وضع برامج جمع البيانات التي ستجري خلال السنوات الخمس القادمة؛

(ج) الترويج لاستخدام البنى التحتية المطورة لنشر البيانات، والقواعد المشتركة للبيانات، وتبادل البيانات الفوقية، ومساعدة البلدان في هذا المجال؛

(د) الاستمرار في تطوير مبادرات بناء القدرات القائمة على الطلب والمستندة إلى الأقاليم والمناطق دون الإقليمية؛

(هـ) تعزيز عملية تطوير التنسيق الأقوى بين الأنظمة الإحصائية الوطنية والمساهمة فيها كي يتم إقرار التقديرات الوطنية المتفاوتة وقيام المكتب الإحصائي الوطني بنشرها بوصفها إحصاءات رسمية.

المرفق

موجز التوصيات حول حاجات البلدان في مجال بناء القدرات من أجل إنتاج وتحليل الأهداف الإنمائية للألفية والمؤشرات الإنمائية

فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية

الاجتماع العاشر المنعقد في جنيف يومي ١٥ و ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦

فيما يلي الاستنتاجات الرئيسية للنقاش حول الفجوات والمشاكل المتعلقة بالبيانات لرصد الأهداف الإنمائية للألفية:

١ - كثيرا ما تأتي البيانات حول مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية من مصادر مختلفة وتبعا لتعريفات ومناهج مختلفة، مما يخلق صعوبات في اختيار البيانات والتوفيق بينها في مؤشر رسمي واحد.

٢ - كثيرا ما تفتقر البلدان إلى القدرة على تطبيق التعريفات المعترف والموصى بها دوليا، وإلى إدراك أوجه الاختلاف في البيانات الوطنية، نتيجة لتعريفات غير صحيحة.

٣ - ليس لدى المكتب الإحصائي الوطني السلطة في بعض البلدان للتأكد من البيانات الواردة من المنتجين الوطنيين الآخرين، وتنسيق استخدام شتى المصادر المختلفة.

٤ - على الرغم من أن القوانين الإحصائية الوطنية في بعض البلدان تقضي بالفعل بالتنسيق بين مختلف منتجي البيانات، فإن هذه القوانين لا تطبق دائما نتيجة لغياب التنظيم داخل النظام الإحصائي وضغوط الجهات المانحة التي تلبي طلباتها وجداول أعمالها الخاصة قبل احتياجات بلد آخر. وهناك تحويل للموارد من الأوليات الوطنية إلى الأولويات الدولية.

٥ - تفتقر بلدان نامية عديدة إلى الاستدامة في برامج جمع البيانات. وتعول المكاتب الإحصائية الوطنية أكثر من اللازم على البيانات الاستقصائية، ولا سيما من الدراسات الاستقصائية التي تقوم بها الجهات المانحة، مع قدر ضئيل من السيطرة الوطنية عليها.

٦ - لا تستخدم البيانات الإدارية بفعالية، وهناك حاجة لجهود إضافية من أجل تحسين نوعية السجلات والبيانات التي تنتجها الأنظمة الإدارية.

٧ - تتعلق المشكلات الخاصة بتقديم تقارير إلى الوكالات الدولية بغياب التنسيق داخل البلدان فيما بين الوكالات الإحصائية المتنوعة (البيانات الإدارية من الوزارات التنفيذية، والمكاتب الإحصائية الوطنية، الخ)، وعدم وجود منسق على المستوى القطري من أجل إضفاء المركزية على جميع الطلبات الواردة من الوكالات الدولية.

فيما يلي التوصيات المتعلقة بالاستراتيجيات وأفضل الممارسات:

١ - تعزيز الدور التنسيقي للمكتب الإحصائي الوطني داخل النظام الإحصائي الوطني. وينبغي أن تكون المكاتب الإحصائية الوطنية المقر المركزي لجميع الشؤون الإحصائية من أجل كفالة جودة الإحصاءات الرسمية، واستخدام المعايير المتفق عليها في جميع إجراءات البيانات الوطنية، واتساق واستمرارية مجموعة البيانات الرسمية.

٢ - تأسيس ''نظام جودة'' لتقييم جميع الإحصاءات المتاحة في البلد بالنسبة لمختلف المواضيع، مع قيام المكتب الإحصائي الوطني بدور ''الجهة المسؤولة'' عن التحقق من نوعية وإنتاج جميع الإحصاءات الرسمية في البلاد. وأشير إلى إعارة/نشر موظفي المكتب الإحصائي الوطني على الوزارات التنفيذية التي تنتج الإحصاءات بوصفها طريقة ممكنة لكفالة الجودة الإحصائية للمنتجات، ولتيسير التنسيق بين منتجي البيانات داخل النظام الإحصائي الوطني.

٣ - تحسين حصول البلدان على البيانات الفوقية كي تتمكن من إنتاج البيانات طبقا للتعريفات والنهج المتفق عليها.

٤ - إنشاء هيئة/لجنة مشتركة فيما بين الوكالات/الإدارات مسؤولة عن (رصد وصياغة السياسات) للأهداف الإنمائية للألفية، يشارك فيها جميع أصحاب المصلحة. وسيكفل ذلك إضفاء الطابع المؤسسي على عملية رصد الأهداف الإنمائية للألفية، وتوفير بيئة تعاونية داخل البلد. وسوف تيسر أيضا إنتاج إحصاءات فردية (مقارنة بإحصاءات متعددة) كي تستخدم كإحصاءات رسمية داخل البلد، وترسل إلى الوكالات الدولية.

٥ - إنشاء نظام معلومات وطني محسن، واستحداث (دائرة)/قاعدة بيانات (واحدة) مركزية رسمية تتعهده مكاتب إحصائية وطنية أو لجان الأهداف الإنمائية للألفية لتوفير بيانات رسمية للشركاء المحليين والدوليين، وبذا تيسير الاتصال داخل البلد وفيما بين البلد والمجتمع الدولي.